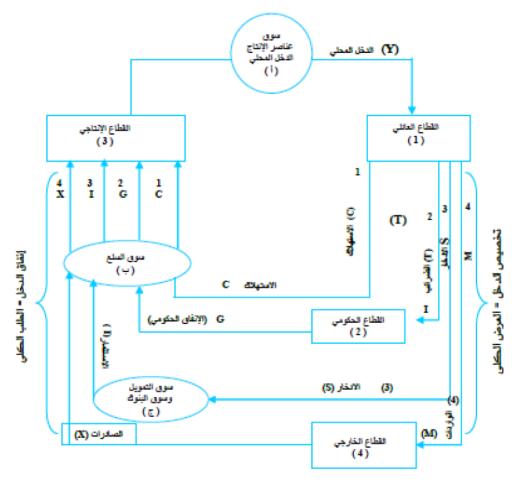
المحاضرة الخامسة:

ثالثا: النموذج العام للتدفق الدائري للدخل

لغرض توضع العلاقة المتشابكة بين قطاعات الاقتصاد الكلى بصورة أكثر واقعية:

- يتكون الاقتصاد الكلي من أربع قطاعات هي:
 القطاع العائلي القطاع الإنتاجي القطاع الحكومي القطاع الخارجي.
- ينفق القطاع العائلي جزءا من دخله على الاستهلاك، ويدخر الجزء المتبقي من الدخل بعد الاستهلاك، أي يوجد في هذا النموذج ادخار خاص، حيث يقوم القطاع العائلي بتحويل هذا الادخار إلى استثمار من خلال الاسواق المالية والبنوك التي تتولى الوساطة بين المدخرين (القطاع العائلي) وبين المستثمرين (القطاع الإنتاجي).
- يخصص القطاع العائلي جزءا من دخله للضرائب التي يدفعها للحكومة وكذلك يدفع القطاع الإنتاجي جزءا من دخله كضرائب (ضرائب أرباح أو ضرائب إنتاج وغيرها) للحكومة.
- تقوم الحكومة باستخدام حصيلة الضرائب والإيرادات الأخرى بتمويل إنفاقها العام على شراء السلع والخدمات الاستهلاكية وكذلك الإنفاق الاستثماري.
- يخصص كل من القطاع العائلي والحكومة جزءا من الثمن لشراء السلع المستوردة من الخارج
 وفي المقابل يخصص القطاع الإنتاجي جزءا من إنتاجه للتصدير إلى الخارج.
- نلاحظ أنه في ظل هذا النموذج تم إضافة كل من الادخار والاستثمار والضرائب والإنفاق الحكومي، وكذلك الواردات والصادرات إلى النموذج البسيط من أجل الحصول على النموذج العام للتدفق الدائري للدخل (انظر شكل 2-2).



شكل (2, 2); النموذج العام للتدفق الدائري للدخل

Ininistration

يبين الشكل اعلاه النتائج التالية:

- 1) أن الدخل المدفوع لعناصر الإنتاج نظير مشاركتها في عملية الإنتاج يسمى الدخل المحلي وهو يسلم الأجور والمكافآت + عوائد رأس المال + أرباح المنظمين + إيجارات الأرض ويرمز له بالرمز (Y).
 - 2) يخصص القطاع العائلي هذا الدخل لجوانب التخصيص الأتية:
 - جزء ينفق على الاستهلاك العائلي (C).
 - جزء يدفع للحكومة في صورة ضرائب (T).

- جزء يدخر (S).
- جزء للإنفاق على السلع المستوردة (M).
- 3) وبالمقابل فإن هذه التخصيصات للدخل يقابلها مكونات إنفاق الدخل الأتية:

الإنفاق الاستهلاكي الخاص + الإنفاق الحكومي الذي تم تمويله من الضرائب (G) + الاستثمار الخاص (I) الذي تم تمويله من ادخار القطاع الخاص(S) + إنفاق العالم الخارجي على الصادرات المحلية(X).

وبشكل مختصر، فإن مكونات الطلب الكلي (الإنفاق الكلي) يمكن صياغتها على النحو الآتي:

(Y),
$$AE = C + I + G + NX$$

حيث ان AE = الإنفاق الكلي وهي نفسها يرمز لها (Y)

4) مما سبق نستطيع الآن الحصول على النتيجة التالية:

$$Y = C + I + G + NX$$
:

ولكن هذا التطابق بين الدخل (الناتج) والإنفاق الكلي يذكرنا بالحسابات القومية للدخل أو الناتج القومي.

2. حسابات الناتج المحلي الإجمالي

يُظهر نظم الحسابات القومية أن هنالك ستة أساليب لقياس النشاط الاقتصادي للمجتمع وبالتالي حساب الناتج المحلي الإجمالي (GDP). من هذه الأساليب هناك ثلاثة أساليب تعتبر رئيسية وأساسية وهي الثلاثة الأولى، بينما تمثل الأساليب الأخرى، أساليب بديلة ومكملة في نفس الوقت وفقا لاهتمامات الباحثين والأهداف الرسمية للحكومات من قياس النشاط الاقتصادي للمجتمع، وهذه الأساليب هي:

- 1) حساب الدخل (الناتج) بطريقة تكلفة عناصر الإنتاج.
 - 2) أسلوب الإنفاق الكلي.
 - 3) أسلوب الناتج من السلع النهائية والخدمات.

- 4) أسلوب الناتج القومي الإجمالي (GDP).
 - 5) أسلوب الدخل الشخصي.
- 6) أسلوب الناتج المحلى الإجمالي الحقيقي.

اولا: حساب الناتج بطريقة تكلفة عنصر الإنتاج (صافي الدخل المحلي)

يسمى هذا الأسلوب بأسلوب صافي الدخل المحلي (NDI) والقيمة التي نحصل عليها وفقا لهذا الحساب تساوي قيمة الناتج المحلي بتكلفة عناصر الإنتاج التي أسهمت في إنتاج السلع والخدمات النهائية. كذلك تسمى هذه القيمة بقيمة الدخل بتكلفة عناصر الإنتاج، ولغرض توضيح البنود الرئيسية التي تحتسب في صافى الدخل المحلى، وهي على النحو الآتي:

- أ- الأجور والمرتبات والمكافئات والحوافز الأخرى التي يتم دفعها لعنصر العمل نظير مساهمته بخدماته
 البدنية والذهنية في العملية الإنتاجية، وسمى هذا البند بتعويضات العاملين.
 - ب-الأرباح التي يحصل عليها المنظمون ورجال الأعمال في المؤسسات والشركات الخاصة والتعاونية.
- ت-عوائد رأس المال نظير مشاركته في العملية الإنتاجية وفقا لقاعدة المشاركة أو الفوائد التي يحصل
 عليها ملاك رأس المال الناجمة عن إقراض رؤوس أموالهم للمستثمرين.
- ث-إيجارات وربع الأرض، حيث يحتسب فيها إيجارات المنازل والمراكز التجارية والأراضي الزراعية، وإذا كانت المنازل مسكونة لملاكها الأصليين، فإن إيجارها يحتسب وفقا لقاعدة (تكلفة الفرصة البديلة) من حيث وضع قيمة تقديرية للإيجارات لهذه المنازل.
- ج- أية دخول أخرى لم تحتسب ضمن البنود السابقة وتشمل دخول أصحاب المهن والحرف والمطاعم والبقالات الصغيرة ونحوها.

إن حصيلة جمع البنود السابقة (أ + ب + ت + ث + ج) تعطينا قيمة صافي الدخل بتكلفة عناصر الإنتاج التي أسهمت بصورة مباشرة في عملية إنتاج أو توليد هذا الدخل (الناتج).

أي أن صافي الدخل المحلي بتكلفة عناصر الإنتاج تساوي قيمة الناتج المحلي بتكلفة عناصر الإنتاج، ولكن من الضروري النتويه إلى أن قيمة صافي الدخل المحلي لا تساوي قيمة الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق. والسبب في ذلك يبدو واضحا وليس صعبا، ذلك أن صافي الدخل المحلي يعطينا قيمة

الناتج المحلي بتكلفة عناصر الإنتاج. أي يعطينا قيمة الناتج المحلي على أبواب المصانع ومواقع الإنتاج المختلفة.

وبالتالي، فإنه للحصول على قيمة الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق وفقا لأسلوب صافي الدخل المحلى، فإنه أولا لابد من الحصول على الدخل المحلي الإجمالي. وهذا يتطلب إجراء بعض التعديلات على حصيلة بنود صافي الدخل المحلي السابق ذكرها (البنود أ، ب، ت، ث، ج) من أجل الحصول على الدخل المحلى الإجمالي وذلك على النحو الآتي:

- إضافة الضرائب غير المباشرة مثل ضريبة الإنتاج والاستهلاك أو ضريبة المبيعات لأنها تعتبر جزءا من تكلفة الإنتاج، وبالتالي لابد أن تتعكس على أسعار السلع والخدمات في السوق، وتعتبر بالتالي بندا من بنود الدخل المحلي الإجمالي.
- إضافة مخصصات اندثار رأس المال الثابت لأنه لا يعتبر دخلا لأي من عناصر الإنتاج وإنما يعتبر جزءا من تكلفة الإنتاج تم تخصيصه وتجنيبه لإحلال معدات وأصول رأسمالية جديدة محل القديمة التي تم استهلاكها أثناء العملية الإنتاجية، ولذلك لا يحسب ضمن بنود صافي الدخل المحلي وإنما ضمن بنود الدخل المحلي الإجمالي.
- طرح الإعانات الإنتاجية التي تمنحها الحكومة لبعض مؤسسات وشركات إنتاج السلع والخدمات من أجل توفير هذه السلع للمستهلكين بأسعار مناسبة قد تقل عن الأسعار السائدة في السوق.

وبطرح قيمة الإعانات الإنتاجية نظهر التكلفة الكاملة للسلع والخدمات بأسعار السوق التي يتم احتسابها من أجل الحصول على الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق. والجدول التالي يوضح طريقة صافي الدخل المحلي في حساب الناتج المحلي الإجمالي في الجدول(2-1)